مركز حمورابي

وزارة الكفاءة الحكومية في الادارة الامريكية المقبلة: الدوافع والنتائج المحتملة

وزارة الكفاءة الحكومية في الادارة الامريكية المقبلة: الدوافع والنتائج المحتملة

أ. د سعد عبيد السعيدي

مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

18 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

اثناء حملته الانتخابية طرح الرئيس الامريكي الفائز دونالد ترامب فكرة جديدة تماما في الحملات الانتخابية بشكل خاص وفي السياسة الامريكية بشكل عام ، الا وهي وعده باستحداث ما يشبه وزارة جديدة اسماها وزارة الكفاءة الحكومية ، وقد وعد دونالد ترامب كل من الملياردير الامريكي ايلون ماسك رئيس شركة تسلا ومالك منصة X ، والسياسي ورجل الاعمال الامريكي فيفيك راماسوامي (هندي الاصل ، هندوسي الديانة ، مؤيد للأفكار المسيحية الانجيلية) الذي يعمل في صناديق التحوط ومستثمر وممول لشركات الادوية والتكنولوجيا الحيوية وكان سابقا مرشحا رئاسيا عن الحزب الجمهوري والذي يلقب بترامب الصغير وهو نفسه صاحب فكرة الغاء خمس وكالات فدرالية ويقف ضد توسع حضور ونشاط المثليين وضد الاجهاض بقيادة هذه الوزارة .

وبعد اعلان النتائج التي تمخضت عن فوز ترامب، باشر الرئيس الجديد بشكل فعلي بتنفيذ برنامجه الانتخابي عبر الايعاز لماسك وفيفيك للبدء بالخطوات الاولى لتشكيل هذه الوزارة، حيث صرح ماسك بانه سيعتمد قائمة طويلة بأكثر اوجه الانفاق الحكومي الغبي والجنوني لأموال دافعي الضرائب وسيعلن كل اجراءاته وانشطته الخاصة بهذا الموضوع عبر الانترنت لتحقيق الشفافية التامة.

ومن اهم مهام هذه الوزارة هو الاتي:

1. محاربة أكبر هياكل البيروقراطية والفساد في الولايات المتحدة.
2. تقليل الهدر في الانفاق العام، والتركيز على مؤسسات بعينها يعتقد ترامب وفريقه انها مصدر لهدر الاموال والموارد.
3. تحسين كفاءة الانفاق وخفض النفقات الباهظة الغير ضرورية.
4. تقليل القيود التنظيمية قدر الامكان وتجاوز بعض الخطوات الزائدة في الهياكل الحكومية.
5. خفض الضرائب بشكل عام على المشاريع الخاصة وعلى المواطنين
6. تقليص اللوائح الزائدة التي تعيق سرعة الانجاز
7. اعادة هيكلة خمس وكالات فيدرالية ، وهي وزارة التعليم ، مكتب التحقيقات الفيدرالي ، مصلحة الضرائب، اللجنة التنظيمية النووية ، وخدمة الغذاء والتغذية التابعة لوزارة الزراعة الامريكية ، وقد ترافقت هذه الاستعدادات التنظيمية مع دعوات متكررة لفيفيك راماسوامي الى طرد 75% من الموظفين الفيدراليين المعارضين لإجراءات وزارة الكفاءة الحكومية الى خارج واشنطن ، في اجراء اعتبره الكثير من المراقبين للشأن الامريكي الداخلي انه سيمثل سببا لاستنكار واسع النطاق على المدى القصير لسياسات الادارة الامريكية الجديدة اذا تم تطبيقه ، حيث يشبه هذا الاجراء سياسات بعض الانظمة الفاسدة في بعض دول العالم التي

تستخدم سياسة الانتقام والتنكيل بمعارضيها لإضعاف عزيمتهم وقدرتهم على مراقبة ومحاسبة الحكومة .

وقد تعمد دونالد ترامب ومستشاريه ان يجعلوا عمل هذهالوزارة من خارج حدود وقيود الحكومة الامريكية المقبلة رغبة منه لتجاوز القيود والعراقيل التي يمكن ان يفرضها الكونجرس على نشاط هذه الوزارة على الرغم من ان الحزب الجمهوري الذي ينتمي له ترامب يهيمن على مجلسي النواب والشيوخ في الكونجرس، لكن طبيعة ترامب وتجربته بالحكم تجعله يتحوط لاحتمالية الاختلاف مع حزبه في المستقبل ، لذلك جعل وزارة الكفاءة الحكومية عبارة عن لجنة استشارية خارج الحكومة لتجنب وضعها تحت المساءلة المباشرة من قبل الكونجرس ، وانطلاقا من طموحاته الكبيرة في اجراء اكبر تغيير في علاقات القوى الرأسمالية وطريقة ادارة الدولة اعلن ترامب مدعوم برأي ماسك ان هذه الوزارة ستحدث صدمات هائلة في النظام الامريكي ولكل من يشارك في هدر الاموال وتساهم بشكل هائل في القضاء على الهدر والاحتيال في النفقات الحكومية البالغة ستة ونص ترليون دولار. ويريد ايلون ماسك عبر هذه الوزارة ان يشرف على مراجعة كاملة للحسابات الفدرالية خلال ولاية ترامب الثانية، على الرغم من ان هذه الوزارة هي أقرب بالحقيقة الى صفة مجموعة استشارية منها الى وزارة، حيث ستقدم المشورة والتوجيه من خارج الحكومة، ومن المفترض ان عمل هذه الوزارة سينتهي في ٤ تموز وهو موعد الذكرى ٢٥٠ للاستقلال الامريكي.

يجب ان ينظر الى هذه الوزارة على انها جزء من توجه عام لإدارة ترامب الجديدة ، حيث تنطلق سياسة هذه الادارة من مقاربة مختلفة بشكل كبير عن السياسة الامريكية للإدارات السابقة ، فهي وان جاءت بسابقة في مجال هيكلة المؤسسات الفيدرالية الامريكية المهمة واستحداث مؤسسة من خارج الحكومة تهيمن على كل نفقات وموارد المؤسسات الحكومية ، فضلا عن اصرارها لإصلاح وتعظيم قدرات الاقتصاد والتكنولوجيا لتكون الولايات المتحدة الدولة الاكثر قوة والاكثر ريادة في العالم في اطار تعزيز وادامة شروط الهيمنة الامريكية العالمية ، غير ان ملامح الازمات التي ستواجه هذه الادارة تبدوا واضحة على الرغم من الدعاية التي تقودها مؤسسات اعلامية كبرى ممولة من رجال المال والاعمال الذين يعدون من اكبر المستفيدين من اجراءات ادارة ترامب الجديدة وعلى رأسهم ايلون ماسك وفيفيك راماسوامي وغيرهم ، والتي تحاول ان تسوق فكرة قوامها ان هذه الحكومة الجديدة ستمتاز بالقدرات الهائلة والبناءة والريادية والابتكارية ، بمعنى انها ستكون تلك الادارة التي ستجد حل لكل مشكلة واجهتها او ستواجهها الولايات المتحدة مستقبلا.

فمن بين الازمات التي ستواجهها الادارة الامريكي الجديدة على سبيل المثال هي الاتي:

اولا : هناك ازمة تلوح بالأفق بين الادارة الامريكية الجديدة وبين بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي ، حيث ستفضي محاولات ادارة ترامب الخاصة بالسيطرة على هذه المؤسسة عبر تنصيب رئيس جديد موالي لترامب على رأس الاحتياطي الفيدرالي الى صدام مباشر قضائي وشعبي بين الطرفين ، وستكون وزارة الكفاءة الحكومية على الارجح جزء من هذا الصراع ، عبر محاولة تدخل هذه الوزارة بعمل البنك الاحتياطي الفيدرالي

لتدقيق اجراءاته ومراجعة حساباته ، ومراقبة اداء المدراء ، والتدخل بشكل مباشر او غير مباشر بالسياسة النقدية للولايات المتحدة ، لا سيما ان فريق ترامب يرى ان سياسات البنك الفيدرالي افضت الى تصاعد التضخم وتراجع قيمة الدولار مما يشكل خطرا على مستقبل الولايات المتحدة .

ثانيا : ازمة تتعلق بالأسعار العامة المتوقعة للسلع والخدمات المهمة بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة ، حيث من المتوقع حدوث ارتفاع واضح بأسعار هذه السلع والخدمات نتيجة لسياسة ادارة ترامب الجمركية حيال الصين بالدرجة الاساس ، حيث ينوي ترامب وفريقه فرض رسوم على السلع الصينية لا تقل عن 60% ، ورسوم اخرى على سلع وخدمات الدول الشريكة ومنها الاوربية واليابان وكوريا الجنوبية لا تقل عن 20 % ، وهذه الاجراءات ستفضي قطعا الى رفع اسعار هذه السلع التي تعد سلعا اساسية للطبقات الفقيرة والمتوسطة نظرا لأسعارها المعتدلة مقارنة بنظيرتها الامريكية .

ثالثا : ستؤدي اجراءات وزارة الكفاءة الحكومية التي تقليص كبير في انفاق الولايات المتحدة المتعلق بالجوانب العسكرية ، حيث ستفرض قيود على الانفاق في دعم اوكرانيا ماليا او عسكريا بعدما تقرر هذه الوزارة ان هذا الانفاق يعد غير ضروري لأمن الولايات المتحدة وهو باب من ابواب الهدر ، كما سيتم تقليص انفاق الولايات المتحدة على برامج حلف الناتو في اوروبا واسيا وافريقيا والشرق الاوسط ، وغيرها من الاجراءات الكثيرة التي تضر بقدرات الجيش الامريكي على الانتشار عالميا والقيام بأنشطته بفاعلية ، مما يخلق نوع من الرفض لسياسة ترامب هذه على اعتبار انها تضر بسمعة وهيبة ومكانة الولايات المتحدة عالميا وتعرض امن الحلفاء والشركاء للخطر .

رابعا: ازمات تتعلق بمستقبل القيم الديمقراطية الامريكية. حيث سيعمل خصوم ترامب ومن بينهم الحزب الديمقراطي وتحالف الاعلام والصحافة وبعض القوى الرأسمالية الاخرى على الترويج لفكرة ان ترامب وادارته وفريقه يمثلون خطرا على ديمقراطية الولايات المتحدة وقيمها الثقافية والسياسية، باعتبار ان هذه الادارة تحاول ان تقوض اسس الديمقراطية وتطلق العنان للقيم الشعبوية وتؤمن بتجاوز القضاء وتعزل الامة الامريكية عن محيطها الحضاري المتمثل بالغرب والقيم الغربية والعالم الديمقراطي حسب اعتقادهم، كما انها ادارة تنظر بشكل مهين للنساء ولبعض الاقليات وتعادي المهاجرين.

لا شك ان هذه الازمات وغيرها ستمثل عائق امام طموحات ادارة ترامب بشكل عام ووزارة الكفاءة الحكومية بشكل خاص لتحقيق كل ما تؤمن به وتسعى له ، فليس من السهل ابدا في دولة كالولايات المتحدة تحكمها البيروقراطية الضخمة والنخبة الرأسمالية المتحكمة والدولة العميقة ان يتم اجراء تغيير وشامل في مفاهيم ادارة الدولة ونمط تحالفاتها ، وستبقى اجراءات وسياسات ادارة ترامب ومنها وزارته للكفاءة الحكومية تدور بين منطقي النجاح الجزئي من جهة والقيود الكبيرة من جهة اخرى ، ولن تستطيع ادارة ترامب الثانية ان تحقق اكثر مما حققته في جولتها الاولى رغم حجم التأييد الذي حظت به هذه المرة ، فالتأييد الكبير لا يعني قدرتها على تغيير وجه دولة عظمى تسير وفق ثوابت معينة منذ تأسيسها، وستبقى هذه السياسات الجديدة في اطار منطق التحولات المهمة التي تحتاجها الولايات المتحدة لتجديد نفسها وتتكيف مع المتغيرات الجديدة ، وهي وفقا لاعتقادنا لا تخرج عن كونها جزء من تبادل الادوار بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري لتحقيق المصالح الامريكية وفقا لمقتضيات الحاجة الامريكية للتغير والتغيير استعدادا للمستقبل .

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة